اليمن وقوة الدولة

د:عبد الجليل الصوفي ❖

● تنظر الجغرافيا السياسية للدولة على أنها قطعة ارض وجماعة من الناس تعيش عليها، فضلا عن توفير سلطة سياسية تنظم العلاقة بين كل من السكان والأرض (المكان)وتمتعها بالسيادة والولاء بين سكانها، وهذه في حقيقة الامر هي ركائز أربعة أساسية للدولة لا يمكنها الاستغناء عن واحدة منها، وإذا حدث لاسمح الله فقدان إحدى هذه الأركان فان ذلك يؤشر إلى إفراغ الدولة من مضمونها ومحتواها الحقيقي.

كما يشار الى القوة على أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، وقد تعرف أحيانا بأنها قدرة الدولة على استثمار مواردها الملموسة وغير الملموسة، بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى. وهنا يتبادر الى أذهان المهتمين سؤالا مفاده ماهي الأدوات التي اذا امتلكتها اليمن ستسهم في منحها قوة مؤثرة على النطاق المحلي والاقليمي والدولي.

ويبدو للوهلة الاولى ان القوة تتجسد فقط في الجانب العسكري أي في حجم الجيش وطبيعة تسليحه وتدريبه وكفاءته القتالية،وهذا غير صحيح من وجهة النظر العلمية، لأن للقوة مفهوم شمولي وهذا الشمول يتطلب النظر إلى كل من العوامل الاتية :كالعامل البشري (الديموغرافي- السكاني)،والاقتصادي، والمورفولوجي، والعسكري، والدبلوماسي ايضا.وفيما يتعلق باليمن ومدى توفر هذه العوامل وعناصر القوة لديها، وهل ان تلك العوامل تمنحها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين. نقول:لليمن قوة بشرية وحجم سكاني لايستهان به على النطاق المحلي والاقليمي وحتى الدولي، ولكن هذا الحجم لن يكون له فاعليته الحقيقية ولايمكن أن يكون سلاحا فعالا بيد صانع القرار السياسي الا اذا تم الاعتناء والاهتمام بخصائصه النوعية أكثر من الاهتمام بحجمه الكلي، والا قد يتحول هذا العامل الى عبء ثقيل يرهق كاهل الدولة ويعرقل حضورها الدولي. وفيما يخص العامل الاقتصادي والذي يعده الجغرافيون السياسيون المعاصرون المعيار الحقيقي للقوة في عالم اليوم، نجد ان اليمن تمتلك كما هائلا من الثروة الاقتصادية سواء كانت هذه الثروة مستغلة حاليا أو يمكن استغلالها لاحقا، والشيء الجدير بالذكر في هذا الصدد ان الاختلالات الملحوظة في الوضع الاقتصادي اليمني عموما قد أثرت سلبا على وضع قوتها، الأمر الذي أدى الى عدم قدرتها على التأثير في السلوك السياسي الخارجي، مما يتطلب معالجته بصورة جدية.

ولما كانت القوة المورفولوجية تشير الى طبيعة شكل الدولة ومساحتها وطبيعة تضاريسها، فان شكل اليمن المائل الى الاستطالة يضفي عليها نوع من الصعوبات الكبيرة في السلم والحرب، وهو الأمر الذي يسهم في أضعافها، ولما كانت مساحة اليمن ضمن الدول المتوسطة المساحة فان ذلك يوفر لها فرصاً جيدة لتوفير موارد متنوعة داخل تلك المساحة.

أما الوضع العسكري:فاليمن يمتلك جيشا له رصيد معنوي جيد في الدفاع عن وطنه وقيمه العليا، مع حاجته الى تحديث وتدريب متواصل يتواكب وحجم التطورات في مجال التكنولوجيا العسكرية المعاصرة.

وتأتي الدبلوماسية اليمنية كواحدة من أهم مقومات قوة اليمن والتي تنبثق من توفر شبكة لابأس بها من السفارات والقنصليات في الخارج، فظلا عن الأسلوب الحكيم والمتعقل الذي تعتمده اليمن في التعامل مع مجمل القضايا الإقليمية والدولية على حد سواء.

وعلى أية حال فانه مهما كان هناك نوع من الإخفاق في عنصر من عناصر القوة فان هناك نجاحا وتقدما في عنصر أخر، الأمر الذي يجعل من قوة الدولة مفهوماً نسبياً ومتغيراً على الدوام يتغير بتغير الظروف والاحوال (.الداخلية والخارجية)، وهذا يقودنا إلى القول الى ان اليمن تستطيع تجاوز العقبات والعراقيل التي تقف في طريق بناء قوتها الشاملة اذا أرادت ذلك عبر انتهاجها اسلوبا عقلانيا وحداثيا في حل مشكلاتها العامة.

❖ أستاذ الجغرافيا السياسية المساعد-جامعة ذمار

زيارة الرئيس الناجحة ونتائجها المثمرة

أحمد عبدربه علوي

● جاءت زيارة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى فرنسا والنتائج الايجابية التي أسفرت عنها لتؤكد مجدداً مدى أهمية الحكمة والعقلانية والاعتدال في السياسة اليمنية وما اكتسبته اليمن من مصداقية عميقة في الساحة الدولية انعكست في شكل علاقات مميزة تربط صنعاء بكل عواصم الدنيا.

لقد نجح الرئيس/ علي عبدالله صالح في أن يعرض على الرئيس الفرنسي شيراك والمسؤولين الفرنسيين رؤية شاملة ومتكاملة لطبيعة وحقيقة التطورات الاقليمية والدولية وتعزيز العلاقات الثنائية المتميزة ومجالات التعاون المشترك في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والفنية وغيرها، ولما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الصديقين. وشيء جيد أن العلاقات الثنائية اليمنية – الفرنسية تتميز بالخصوصية التي تتأكد كل يوم وفي كل لقاء بين الرئيس والرئيس الفرنسي شيراك، والعلاقات الفرنسية اليمنية على المستوى الرسمي لها جذورها التاريخية وتعود إلى مدة طويلة، ولاشك أن زيارة الرئيس إلى فرنسا تأتي في إطار العلاقات الجيدة والمتميزة التي تربط اليمن وفرنسا في مختلف المجالات.

وهذا يعود إلى تقدير فرنسا حكومة وشعباً للجهود المتواصلة التي يقوم بها الرئيس/ علي عبدالله صالح على التحرك المشترك مع أكثر من دولة لإحلال السلام في المنطقة.

وقد اطلع الأخ رئيس الجمهورية الرئيس شيراك على الأفكار اليمنية الخاصة بالأوضاع في العراق والصراع العربي – الاسرائيلي وجهود إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وركز على الرؤية اليمنية إزاء مايطرحه حول الاصلاحات السياسية في المنطقة.

ولعل التصريحات الصحفية لوسائل الاعلام عقب لقائه بالرئيس الفرنسي/ جاك شيراك كان خير تعبير عن سياسة الخط المستقيم التي تنتهجها اليمن سواء في رصدها للأحداث أو في تقييمها للواقع أو استقرائها للاحتمالات المستقبلية وقد كان الرئيس واضحاً وصريحاً ومحدداً كعادته عندما أعرب لوسائل الاعلام وقال: «نحن والعالم غير مرتاحين لانريد أن نرى الأرواح تزهق والدماء تسيل في العراق لا من الجانب العراقي ولا من جانب قوات التحالف».

بالإضافة إلى ماأوضحه عن القضية الفلسطينية عندما أعرب عن ثقته الكاملة في أن الدولة الفلسطينية ستقوم مهما تكن المصاعب ومهما تك العقبات التي توضع في طريق عملية السلام.

ولاشك أن أية قراءة أمينة لمجمل ماحرص الرئيس/ علي عبدالله صالح على تأكيده في باريس خلال محادثاته أو عبر التصريحات التي أدلى بها كانت تصب جميعها في اتجاه حث أوروبا على ضرورة تفعيل دورها لصالح عملية السلام بما يتفق وحجم اهتمامها بأمن واستقرار المنطقة من ناحية، وضرورة الادراك بأن هناك موقفاً عربياً موحداً يلتف حول الثوابت الأساسية لبناء السلام طبقاً لمقررات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد وأهمها مبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي النهاية تبقى إشارة ضرورية مهمة لواحدة من أهم النتائج التي أسفرت عنها زيارة رئيس الجمهورية وهي دعم مجالات التعاون الثنائي بين اليمن وفرنسا.

وهنا لابد من القول بوجود رغبة حقيقية في باريس نحو الارتفاع بمستوى العلاقات الاقتصادية الثقافية إلى مستوى الطموح السياسي للقيادة السياسية في البلدين وبما يسهم في المقام الأول في دعم آفاق التنمية الرحبة التي تتحرك اليمن على طريقها منذ سنوات ومما يبعث على الارتياح والتفاؤل ماظهر من تطابق في وجهات النظر اليمنية – الفرنسية حيال القضايا الدولية والاقليمية.

ولاشك أن زيارة رئيس الجمهورية إلى فرنسا اكتسبت بعداً جديداً يكرس دوائر الاهتمام المشتركة بين البلدين كما اكتسبت كل عناصر بناء الثقة كأساس لأي تعاون بين البلدين وقريباً نقف على حقائق أكبر تصب في بلورة أهداف الزيارة التي تشكل قوة دفع جديدة لتحريك عجلة التنمية والتطور.

الأمن.. الخط الأحمر

ابراهيم المعلمي

● **كلمة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح التي ألقاها يوم أمس لدى حضوره احتفالات الأمن المركزي بصنعاء حملت الكثير من المعاني والدلالات وتضمنت العديد من الرسائل الواضحة التي لاتقبل التأويل أو التمويه ولا تحتمل أكثر من تفسير واحد واضح وجلي وهو أن مسألة الأمن ليست خاضعة لأي اعتبارات مهما كانت.**

● وتشديد الأخ رئيس الجمهورية على الأهمية القصوى لحفظ الأمن والسكينة في المجتمع ، يعني أن هذه القضية تتصدر الخطوط الحمراء التي ينبغي بل ويجب أن تكون محل احترام واعتبار لدى أولئك الذين يعتبرون أنفسهم فوق النظام والقانون.

● **وهذه ليست المرة الأولى التي يوجه الأخ الرئيس فيها تحذيراته إلى أولئك النفر من الناس الذين درجوا على امتهان حرمة الوطن والمواطن بمساعدتهم في تفشي واستمرار أعمال الإخلال بالأمن وإيواء مرتكبي الجرائم واللصوص والقتلة وقاطعي الطرق.. فقد سبق للأخ الرئيس أن حذر في أكثر من مناسبة ونبه إلى خطورة استمرار مثل هؤلاء في تجاوز الخطوط الوطنية الحمراء والتي يمثل العامل الأمني حاجزها الأول..**

● ولعل دعوة الأخ الرئيس لبعض الوجهاء والمتنفذين الذين يستغلون مواقعهم الاجتماعية أو مواقعهم الرسمية لحماية الخارجين عن القانون والمطلوبين للعدالة، ليقلعوا عن هذه الممارسة والعودة إلى جادة الصواب والاحتكام للنظم والقوانين.. إنما تمثل الإنذار الأخير.

● **فالمسالة الأمنية هي الركيزة الأساسية والأولى للدولة والمجتمع.. وإذا ما اختلت ، فإنها تعرض كل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للانهيار.. فبدون أمن لاتنمية.. وبدون أمن لاتوجد العدالة .. وبدون أمن تعم الفوضى..وبدون أمن يصبح الجميع عرضة للقتل والنهب والاعتداء وهتك الأعراض.. وبدون الأمن يتحول المجتمع إلى غابة وتصبح البلاد مرتعاً للوحوش والقتلة.**

● وهذا الأمن بالضرورة يحتاج إلى قانون صارم وهذا القانون يحتاج إلى سلطة تحميه والى قوة تنفذه.. والى مواطنين ومسؤولين محترمين ليحترموه .

(الفلسطيني) والحرامية!

حسين جمال البكري

□ كنت شغوفا لرؤية مدينة (المجدل) الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨م وباقصى سرعة تركت تاكسي الأجرة فوجدت نفسي واقفا أتفرج .. هاهو بحر المجدل أمامي

وحين التفت إلى شمالي رأيت مقهى شعبيا صيفيا دخلته وجلست.. ولم تمض سوى دقيقة فإذا بضابط أشقر يضم صديقته المجندة إلى صدره بعنف وليقذف بالزجاجة الفارغة لتتحطم فوق رؤوس الجالسين في المقهى حينئذ قلت في نفسي . شيء طبيعي أن تكون هذه هي أخلاقه الفاسدة الشريرة أنه قاتل أطفالنا ومعذب أهلنا..

وعلى الفور تركت المكان ومشيت على الشاطئ .. وتذكرت آثار طفولتي فقبل مجيء هؤلاء العساكر الحرامية الغرباء كنت مثل كل أطفال فلسطين ألعب بفرح وأمان وبسلام وحبا للمكان شعرت برغبة أكيدة للمشي بين شوارع مدينة المجدل الحديثة التي بنيت على أرض المجدل القديمة بعد أن تمت إزالة بيوتها ومعالمها .. وكنت أعلم أن الأرض هي الأرض إنها أرضنا الفلسطينية ومشيت في شوارع المجدل.. ولم أكن أدري أن رحلتي سنؤول إلى مركز شرطة صهيوني.

– قف .. اعطني جواز سفرك.

– أخرجته والتصريح . (تفحصهما ثم قال لي/ هيا .هيا. إركب سيارتي لا. اجلس في صندوق السيارة من الخلف!

وبعد لحظات وصلنا .. ودخلنا. فرأيت عجبا وسمعت ما هو أكثر إثارة . هذه هي صورة حقيقية من واقع ما يسمونه المجتمع الاسرائيلي المؤلف من (البلغار والفلاشا والالمان والروس و.و.و).

صراخ ومشادات وضرب . مشاكل. مشاكل محلية ودولية بكل اللغات واللهجات حتى الشواذ جنسيا اليهود من كان لهم حضورا مخزيا..إن هؤلاء الحرامية سماسرة الأراضي الفلسطينية المحتلة هؤلاء يعانون الأمراض النفسية والاجتماعية والعقلية وفجأة دفعني ضابط شرطة صهيوني عصبي المزاج هيا. هيا أمامي.. وادخلني غرفة استجواب صغيرة وقد حاول أن يضرب وجهي بقبضته .. وبعد سين وجيم..خرجت وقررت أن اعمل حصرا وتسجيلا لواقع الصهاينة الاجتماعي المزيف . وحمدت الله كثيراً أني وخلال ساعات من التجول لم أر أو أشاهد ولو شخصا واحدا من الاعداء يضحك ويبتسم بارتياح.

هذا هو الوضع الطبيعي لحياة المحتلين القتلة الارذال وقبل غروب الشمس استأجرت تاكسي أجره فلسطيني وعدت إلى بيتنا بغزة وطبعا أنا لم اكتب كل ما رأيته في مركز الشرطة لأن ما خفي كان أعظم.

«جامعة الحديدة» ومفترق الطرق!!

د. عبد الرحمن محمد الشامي

● تشهد مواقع الحياة المختلفة بدءا من قمتها وحتى القاعدة تغييرات تهدف إلى تحقيق الصالح العام بتمكين الأصلح أولا؛ومن باب تبادل مواقع المسئولية التي هي من حق جميع أبناء هذا المجتمع ثانيا، وليست حكرا على أحد، أو حقوقا مكتسبة تؤول اليهج بالوراثة كما يرث المرء سحنته وخصائصه البيولوجية!

ويكتسب العمل الأكاديمي خاصية متفردة في هذا المجال نظرا لحسم المسئولية وقداسة الرسالة المنوط به أداؤها، ومن ثم فإدارة الجامعة تختلف عن إدارة أي مؤسسة أو منظمة أو هيئة.. عاملة في المجتمع،بدءا من الالتحاق بها وحتى التدرج في أعلى مناصبها، وقد كفل لها «القانون» استقلالا يحررها من كل المكبلات التي تعوق مسيرتها وعطاءها في بنا الأجيال، ورفد الحياة بكوادر مؤهلة للبناء والعطاء.

فإذا كان من حق مدير أي «مؤسسة»أو «رئيس مجلس »إدارتها.. أن يعين من يشاء، أو يبعد من يريد فإن ذلك في«الجامعات »شأن آخر،فكل شيء فيها من المفترض أن يمر عبر مجالس علمية وأكاديمية عديدة ، الكل شركاء في هذا القرار،ويمارس دوره الرقابي لمنع أي تجاوز أو خلل،بدءا من «مجالس الأقسام »ومرورا بـ«مجالس الكليات» فـ«المجالس العلمية والأكاديمية»وانتهاء بـ«مجلس الجامعة»الذي يعد أعلى سلطة في هذه المؤسسة الأكاديمية، مع الإبقاء على اختصاصات حددها القانون لكل حسب موقعه.

من هذا المنطلق وبناء على القانون الذي نص على تحديد شغل مختلف المناصب الإدارية الجامعية بفترة محدده جرت تغييرات في القيادات العلياء لـ«الجامعات اليمنية» وفق رؤية «القيادة السياسية»ممثلة في فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح، الذي يحاول جاهدا إرساء العمل المؤسسي في هذا البلد، وصرح أكثر من مرة بأن «بطانتي هي المؤسسات» وليس له بطانه غيرها.

وقد بدأت هذه «الجامعات»في ممارسة أنشطتها المختلفة في مرحلتها الجديدة،لاستكمال ما بناه السابقون،ومزاولة صلاحيتها وفق ما يخوله لها القانون،ولم يعترضها عارض أو معارض،غير أن هناك «جامعة»واحدة ناشئة اسمها «جامعة الحديدة»تولى قيادتها رجل مشهود له بالنزاهة والكفاءة الإدارية والعمل المؤسسي وله رصيد عامر في خدمة هذا الوطن بما يزيد عن «الاثنتين والثلاثين سنة» في أشرف مهنة إنسانية هي مهنة «الطب»، إنه الأستاذ الدكتور/عبدالله أحمد جنيد،الذي بدأت الجامعة في عهده تشهد نقلة نوعية جديدة في شتى أصعدتها،ليس إقلالا من قيادتها السابقة، وإنما لكل أسلوبة واستراتيجية التي لاشك أنها تختلف عن الآخر والذي يعد أحد مسوغات التغيير أساسا،لتتنوع الأفكار وتثرى الخبرات فتتحقق الإنجازات على نحو أفضل.

اتخذ«رئيس الجامعة »الجديد قرارات أكاديمية «مؤسسية»أولا،ومن صميم اختصاصه ثانيا،ولا غبار على قانونيتها من رجل يعى القانون جيدا، وسبق له تقلد مناصب عديدة بدءا من «نائب عميد» فـ«عميد»وحتى «نائب رئيس جامعة للشئون الأكاديمية لأعرق «جامعة يمنية »ليدير باقتدار شهد له به الكثيرون أعضاء «هيئة تدريسية »يزيدون عن «الألف وثلاثمائةعضو» ما بين «أستاذ»و«أستاذ مشارك»و«أستاذ مساعد»، فهل يعجز عن إدارة «سبعين »جلهم «أستاذمساعد» في منصبه الجديد؟!!!

وباعتبار أحد أعضاء الهيئة التدريسية في هذه «المؤسسةالأكاديمية»يصيبه ما يصيبها، فيسعده أو يشقيه، من حقى أن أقلق وأتساءل وأن أجد لتساؤلاتى مكانا، ولقلقى صدى:هل هناك منا من هو ضد إرساء قواعد العمل المؤسسي؟ أم أن هناك من ساءته النقلة النوعية التي بدأت تشهدها الجامعة؟–من مثل:تبنيها لاستراتيجية طموحة تمثلت في «تقنية » المعلومات والتعلم الإلكتروني..وغيرها– ومن ثم بدأ في اختلاق الذرائع التي أربكت عمل هذه الجامعة ما يربو عن الشهر إلى الآن، أم أن هناك من لديه شك في حسن اختيار هذا الشخص لقيادة هذه الجامعة؟أم في الجعبة أشياء أخرى لا يعرفها سوى العالمون ببواطن الأمور؟ويوفرون عنا حملها، فعدم المعرفة قلق، والمعرفة قد تمثل نوعا من المعاناة!

هذه لا تعدو مجرد تساؤلات للأمانة ليست بريئة، لكن أمانه الكلمة والمسئولية الوطنية تقتضى طرحها،وبخاصة بعد أن لم أجد سوى هده المساحة لتفريغها، بعد أن كممت قناتنا الشرعية –النقابة–أفواهنا، وحجبث أصواتنا، وأعتقد أن هناك الكثير ممن يشاطرني هذا الهم، وبخاصة من منتسبى هذه الجامعة،ولم أجد إجابة عليها سوى «شائعات» تظهر هنا وهناك بمتوسط «اثنتين»أو«ثلاث» يومياً في وسط يميل بعض أفراده إلى الانشغال كثيرا بالقيل والقال وكثرة السؤال.والله من وراء القصد.

نحن - والدنمارك - والكاتب

علي عبدالله مياس

■،، كم هي الآهات والزفرات التي تدل على الحرقة والألم ويظل الحزن مخيم علينا بل كثير يطلق العنان لدموعه لتنهال على الخدود ونطلق كلمات الرثاء المصحوبة بالوصف والمديح ونخرج كل الصفات الحميدة ونجمع أشتاتنا لتوديع الراحل وكل منا يواسي زميله لهذا المصاب الجلل ولاقدر الله الذي أختصه دوننا. وهكذا نظل ننوح عند فقدان قامة سامقة من قامات الوطن اليمني أو العربي أو الاسلامي والذي كان له بصمة بارزة في النضال ضد الظلم بالبندقية أو القلم أو كليهما معاً وبالذات أصحاب الكلمة والقلم.

وتنتهي هذه المشاعر الفياضة بمجرد الاجتماع لذكرى مرور أربعين يوماً «الأربعينية» كما يقولون بعمل حفل بإحدى القاعات لا يزورها إلا الأصدقاء والأحباء لهذا العلم.

■ هذا عندنا فكيف يكون الحال عند غيرنا. ضمن أغرب ما سمعته ورأيته أن دولة مثل الدنمارك ذلك البلد الصغير بمساحته الكبيرة بإنجازاته. يعلن حالة التأهب القصوى ليس للجيش أو الأمن لعدم وجود أي مشاكل حدودية أو انتخابية كما عند البعض منا، وإنما تأهب كامل ومن كل شرائح المجتمع وعلى رأسهم الدولة لحدث ثقافي كبير، حيث تقام الاحتفالات والندوات والمحاضرات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية يشارك فيها الكبار والصغار من الرجال والنساء. لماذا كل هذا؟؟

– هل بمناسبة عيد الاستقلال للدنمارك كما يحدث في دول العالم الثالث؟ أو بمناسبة عيد ميلاد الحاكم؟. وما عساها تكون هذه المناسبة التي تقلب البلاد رأساً على عقب.

إنما كل الاستعدادات والأعمال من أجل مرور ٢٠٠ عام على وفاة كاتب الدنمارك الكبير هانز أندرسن. ذلك الكاتب الذي أمتع الدنماركيين بكتاباته ومؤلفاته العظيمة، والذي قال أحدهم عنها «رغم مرور هذه المدة إلا أن القارئ لمؤلفاته يعتقد أنها كتبت في الوقت الحاضر لأنها تعالج نفس المشاكل التي نعيشها».

إذا كانت الدنمارك تحتفل بمرور هذه المدة على وفاة كاتبها وتعرف كل الأجيال بما كتبه وأبرز ما اشتهر به من مؤلفات وتفاخر الآخرين به.

وفي عصرنا نحن يموتون الكتّاب العمالقة لا يكاد يعرف الخاصة ناهيك عن العامة بموتهم أو بعدد مؤلفاتهم إذا كنا لا وذكرنا كتّاب عظام لم يمر على موتهم سوى عدة سنوات رغم أنهم ذائعو الصيت فما بالك بمن لهم فترة طويلة؟ وذكرنا لهم إنما يكون كنوع من المبادرة من أشخاص يكنون لهؤلاء الكتّاب المحبة والتقدير والامتنان لما قدموه وأنتجوه وأبدعوه وأثروا عقول شريحة كبيرة من المجتمع وجوزي بحفل تأبين لايزورها إلا المثقفون المعجبون ومن كان تربطه علاقة وثيقة.

إننا نتحدث عن عمالقة في العلم لا نذكرهم لشخوصهم إنما تذكرنا بهم مؤلفاتهم التي أبدعوها وتميزوا بها وأفادوا الناس وأثروا المكتبة العربية والاسلامية بمصنفاتهم التي مازالت خصبة ومعيناً ينهل منه كل من اطلع عليها.

– والتذكير بهم لا يعني أن نظل ننوح عليهم كالثكالى إنما ليعرف الكل شباب وناشئة عن أعلام الفكر والأدب وننشر ما كتبوه على الجميع ليكونوا مطلعين على ثقافتنا لتزيدهم فهما وعلماً.

– فهل ستبادر الجهات المختصة في وطننا العربي والاسلامي لخوض غمار هذه المواضيع وبالذات الجهات التي تعتبر مصدر اشعاع للعلم والمعرفة مثل الجامعات والهيئات الإعلامية من صحف ومجلات وكل من له دور إعلامي تثقيفي حتى يظل التواصل دائماً بين كتّابنا ومجتمعاتهم على مر الزمن. فتظل الهوية الثقافية العربية والاسلامية بارزة رغم أخذنا من الثقافات الأخرى.

– ولنا أن نفتخر بكتّابنا الكبار الذين أفادوا العالم أكثر من الدنمارك التي تحتفل اليوم بكاتبها، وتعتبر فرصتنا في اليمن كوننا نحتفل بصنعاء كعاصمة للثقافة العربية للحديث والنشر والإفتخار عن كتّابنا وأدبائنا فهل سنجد إذن صاغية تفيد كل الشريحة المطلعة بإخراج من ظلت أعمالهم الكبيرة في الظلام لترى النور لأنها إذا لم تره الآن لن تراه فيما بعد وكلمة شكر لكل من سيساهم في ذلك.

رأي بالكاريكاتير

alradhi2@hotmail.com
الرضي